Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (3) April (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

الحذفُ والإبدالُ ودَوْرُهما في المِيْزانِ الصَّرْفِيّ

م.م روزان رفيق أحمد جامعة جرمو، كلية التربية

Deletion and substitution and their effect on the morphological scale

Rozhan rafiq ahmed Charmo university
Rozhan.ahmed@chu.edu.iq

مُلخصُ الدِّراسة

يَأتِي بناءُ الكلمةِ التّصريفيُّ فَي الرُّتبةِ الأولَى، سَابقًا عَلى تَرتيبِهَا في التّركيبِ النّحويّ لَهَا، فإن لم تَكن الكلمةُ مُفصحةً عَن معناهَا الموضوعةِ بإزائِه في اللسانِ العربيّ قبلَ ضمّها في قاعدةٍ نحويّةٍ، فإنَّهُ لَا يتسنَّى للتّركيبِ النّحويّ أن يُضفِيَ عليهَا نوعًا مِن الدلّالاتِ التّركيبيّةِ، فَدلالةُ الكلمةِ الإفراديّةِ هي مَا تُؤسّسُ للمعنَى الأوّليّ المُرجوّ مِنها.ويَأتِي الحذفُ والإبدالِ كأبرزِ أقيسةِ دلالةِ الكلمةِ المفردةِ، باعثًا عَلى معرفةِ الأصولِ الّتي انبثقت منهَا هذه المفرداتُ الّتي دخلهَا الحذفُ أو الإبدالُ الصّرفيُّ، ومِن مُنطلَقِ هذه الغايةِ عرضَ لِي أن أتناولَ هاتين الظّاهرتَينِ بالدراسةِ والتّحليلِ، ببيانِ أثرِهما في الميزانِ الصّرفيّ، لِمَا تَعكسانِه عَلى وزنِ الكلمةِ مِن تغيُّرٍ ملموسٍ في الصّيغةِ، ومَا تخضعُ لهُ تلكَ التغييراتُ من قوانينَ خاصةٍ بِهَا في عِلمِ التّصريفِ، وَطرائقِ الوصولِ إلَى أصلِ الكلمةِ قبل أن يدخلَها الحذفُ أو الإبدالُ، مِن خلالِ التّقاليبِ الاشتقاقيّةِ والصيّغِ المُختلفةِ الّتي تَدخلُ الكلمةَ.**الكلماتُ المفتاحيّةُ (الحذفُ، الإبدال، الميزانُ الصّرفيُّ، الصّيغةُ، الاشتِقاقُ)**

Study summary

The morphological structure of the word comes in the first rank, prior to its arrangement in its grammatical structure. If the word does not disclose its meaning placed opposite it in the Arabic tongue before it is included in a grammatical rule, then the grammatical structure cannot give it some kind of synthetic connotations. The connotation of the individual word It is what establishes the initial meaning Please. Deletion and substitution come as the most prominent measures of the meaning of a single word. It helped us to know the origins from which these words emerged that were included in morphological deletion or substitution. With this aim, it was proposed to me to study and analyze these two phenomena by explaining their effect on the morphological scale, because of the change they reflect on the weight of the word. It is tangible in the form, and the laws that these changes are subject to in terms of morphology and methods of arriving at the origin of the word before it is introduced by deletion or substitution, through The different etymological patterns and forms that enter the word.

key words: Deletion, substitution, morphological scale, formula, derivation.

مُقدّمةٌ

لَا يَمتري دارسٌ لِبناءِ الكلمةِ في اللُّغةِ العربيّةِ في أنَّ لَظاهرتَي الحذفِ والإبدالِ وقْعًا بَالِغَ التّأثيرِ فِي تَحديدِ قَالِبِ الكلمةِ وحَدِّهَا البِنائيّ، والحُكمِ علَى أحرفِها بالأصالةِ أو الإبدالِ، وَما إنْ كانَ مُعوَّلًا فِي فَهمِهَا عَلى حروفِهَا تامّةٍ أو مَحذفٍ مِنهَا، ومَدَى مَا يَعكسُه الحذفُ أو الإبدالُ عَلى صُورتِهَا النّهائيّةِ الّتي تُنطَقُ عَليهَا.ومِن ثَمَّ، تَأتِي تلكَ الدراسةُ بِوصفِهَا نموذجًا لِلميزانِ الصّرفيّ بعدَ إعمالِ ظَاهرَتَي الحذفِ والإبدالِ، وإجرائِهَما فِيهِ، مُسلِّطةً الضّوءَ على تأثيرِ هاتينِ الظّاهرتينِ في المَيزانِ الصّرفيّ، ومُحققةً لعُنصرِ الرّبطِ بينَ الحذفِ والإبدالِ؛ فإنّ المَحذوفَ من الميزانِ الصرفيّ يخضعُ لضوابطَ وأشراطٍ نصَّ عليهَا الصّرفيُّونَ في مظانَّ كثيرةٍ من دراساتِهم حولَ الحذفِ، كَما أنَّ المُبدلَ والمُبدلَ منهُ يُمثّلانِ مظهرًا مِن مظاهرِ التّناغمِ الصّوتيّ والإحلالِ الجُزئيّ الواقعِ بينَ حرفٍ وَآخرَ مِن حروفِ بِناءِ الكلمةِ.وثَمَّةَ ما يجعلُ بينَ الحذفِ والإبدالِ علاقةً غيرَ صريحةٍ، تتجلّى في اجتماعِ الحذفِ والإبدالِ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك مِن أبرزِ دوافعِ التّنظيرِ لِمفهومِ الحذفِ والإبدالِ، ومُحاولةِ إسقاطِ هذه المَفاهيمِ عَلى جُملةٍ مِن الأمثلةِ الّتي تُسفِرُ عَن أسبابِ الحذفِ والإبدالِ، ومِعيارِهما في بِناءِ الكلماتِ العربيّةِ، وهذا مَا سَأقفُ عليهِ بشيءٍ من التّفصيلِ تَحتَ عددٍ مِن المباحثِ والمَطالِبِ الفرعيّةِ، عَلى مُقتَضَى حاجةِ الدّراسةِ إلى ذلِكَ، ومُتطلباتِ البحثِ؛ مِن أجلِ الوقوفِ عَلى النّتائجِ الذتي تُوصّلُنا إلَى أهميّةِ الحذفِ والإبدالِ في عِلمِ التّصريفِ.وقد امتثلتُ في الإلماعِ بنتائجِ هذه الدّراسةِ لِلمنهجِ الوصفيّ التّحليليّ؛ لِشدَّةِ حاجةِ الدّراسةِ لِتوصيفِ المفاهيمِ وإسقاطِها عَلَى

الموادِّ المُختارةِ للتحليلِ في صُلبِ البحثِ، عَلى أن تكونَ الدّراسةُ مُنضويةً تحتَ **مُقدّمةٍ**، ومَبحثَينِ، الأوّلُ: **الحذفُ (مُنطلقاتُ المَفهومِ، وَمَظاهرُ التّطبيقِ)**، والمَبحثُ الثّانِي: **الإبدالُ الصَّرفيُّ (إشكاليّةُ المُصطلَحِ، وَإسقاطاتُ التّوظيفِ)**، مَعَ ما يُمكنُ التّعويلُ عليهِ مِن مطالِبَ فرعيّةٍ يَستدعِيهَا العُنوانُ الأصيلُ لكلِّ مَبحثٍ مِن هذين المَبحثَينِ.

المَبحثُ الأوّلُ الحذفُ (مُنطلقاتُ المَفهومِ، ومَظاهرُ التّطبيقِ)

أوّلًا: مُنطلقاتُ المَفهومِ

الحذفُ في اللُّغةِ وصطِلاحِ الصَّرفيينَ:عُنَي الدّرسُ العربيُّ القديمُ بِظاهرةِ الحذفِ؛ لِتفشِّيهَا في اللسانِ العربيّ، وهيمنتِها عَلى كثيرٍ أبنيةِ المُفرداتِ العَربيّةِ، ولشدّةِ تَأثيرِ هذهِ الظّاهرةِ في اللسانِ لَم يَخلُ بحثٌ صرفيٌّ مِن مُناقشتِهَا ومُحاولةِ سَبْرِ أغوارِهَا، وقدَ تَأتَّى لهُم ذلِكَ مِن خلالِ دراسةِ الظّاهرةِ في المُفهومِ والوظيفةِ، أمَّا المَفهومُ فيَعنِي في اللُّغةِ الإسقاطُ، فـ"حذفَهُ يحذِفُه: أسقطَهُ"[١]، ويأتي لمعنَى الأخذِ والانتقاصِ من الشَّيءِ، فـ"حذفَهُ مِن شَعرِه: أخذَهُ"[٢]، وظاهرٌ من الاستعمالِ اللغويّ لمعنَى الحذفِ، أنَّهُ شديدُ الارتباطِ بالمعنَى الاصطلاحيّ الذي صاغَه الصَّرفيُّونَ لهُ، مُعتمدينَ علَى أنَّهُ ممَّا يُراعَى فيهِ إسقاطُ بعضِ الكلمةِ لسببٍ ما من الأسبابِ، أو لِمُوجبٍ ما من المُوجباتِ.**الحذفُ في الاصطلاحِ الصَّرفيّ:**وهُنا نقفُ علَى مفهومِ الحذفِ في أعرافِ أهلِ الصَّرفِ، فبِمُطابقةِ الأداءِ الوظيفيّ المُعجميّ للفعلِ الثُّلاثيّ (حَذَفَ) معَ مُرادِ علماءِ التَّصريفِ منها نجدُ أنَّهم وفَّقُوا بينَهما خلوصًا إلَى أنَّ الكلمةَ كما تُساقُ في العربيَّةِ على وجهِها الذي صِيغتْ عليهِ في اللسانِ العربيّ من أوَّلِ الأمرِ، فإنَّها كذلك قد يطرأُ عليها من المؤثِّراتِ ما يُلزمُ الناطقَ بِها انتقاصَ حرفٍ أو حركةٍ منها، وانتقاصُ حرفٍ أو أكثرَ من الكلمةِ من شأنِ علمِ التَّصريفِ، أمَّا انتقاصُ حركةٍ أو كلمةٍ أو جُملةٍ، فذلك من متعلِّقاتِ علمي النَّحوِ والبلاغةِ.ومِن تلقاءِ ذلكَ يُمكنُ تعريفُ الحذفِ بأنَّهُ انتقاصُ حرفٍ أو أكثرَ من الكلمةِ لسببٍ أو لغيرِ سببٍ[٣]، إذ إنَّ ابنَ جنّي لم يعرض لتعريفِ الحذفِ تعريفًا مفهوميًّا إلَّا من خلالِ بيانِ نوعَيهِ من قولِه: "الحذفُ في كلامِ العربِ علَى ضَربينِ: أحدُهما عن عِلَّةٍ؛ فهو مقيسٌ، والآخرُ عن استخفافٍ لا غيرُ، فلا يسوغُ قياسُه"[٤]، وسأقفُ على بعضِ ما يُسفرُ عن صِحَّةِ هذا الاعتبارِ في نماذجِ التحليلِ لاحقًا **فِيمَ يكونُ الحذفُ والإبدالُ** ولا يقعُ كلٌّ من الحذفِ والإبدالِ إلَّا في المُعَلِّ من الأحرفِ، فـ"إنَّما هو يُتصَوَّرُ في حروفِ العِلَّةِ، فإن جاءَ شيءٌ من ذلكَ في غيرِها، حُفِظَ ولا يُقاسُ عليهِ"[٥]، وقد أرج ابنُ عصفورٍ القلبَ والحذفَ والنَّقلَ في بابٍ واحدٍ؛ لأنَّ جميعَ ذلكَ إنَّما يُتصَوَّرُ باطِّرادٍ في حروفِ العلَّةِ، فإن جاءَ شيءٌ من الحذفِ أو القلبِ في غيرِ حروفِ العلَّةِ، أو في حروفِ العِلَّةِ في خلافِ ما يتضمَّنُه هذا البابُ، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليهِ"[٦] ومن ثَمَّ، متى وقعَ الحذفُ في غيرِ هذه الأحرفِ الثَّلاثةِ ممَّا لا يُعتَبرُ في القياسِ، وسنعرضُ لذلكَ في تحليلِنا لبعضِ النماذجِ الَّتي حُذفَ فيها بعضُ بناءِ الكلمةِ وهو غيرُ حرفِ عِلَّةٍ.

أسبابُ الحذْفِ:وفي ذكرِ الأسبابِ الَّتي يرجعُ إليها الحذفُ، يقولُ أبو البقاءِ الكفويّ: "ومن جملةِ أسبابِه – يعنِي الحذفَ–، مُجرَّدُ الاختصارِ، والاحترازُ من العبثِ بناءً علَى الظاهرِ، والتَّنبيهُ على تقاصرِ الزَّمنِ عن إتيانِ الحذوفِ...، والتَّخفيفُ؛ لكثرةِ دوارنِه في كلامِهم"[٧]، فمتَى وافقَ الحذفُ سببًا من الأسبابِ التي سنوردُها، جازَ أو وجبَ، بحسبَ الحالةِ، ومَتى لم يكُن كذلكَ امتنعَ أو جازَ لمجرَّدِ التَّخفيفِ، على ما سيظهرُ لاحقًا.

أمَّا مَا حُذِفَ لعلَّةٍ نَحويّةٍ فَليسَ مِن هذا البابِ؛ فَلا يُعَدُّ حذفًا، كحذفِ أحدِ حروفِ الكلمةِ للوقفِ أو للجزمِ أو لالتِقاءِ الساكنينِ؛ "لأنَّه متَى زالَ السَّاكنُ، وفارقَ الجزمُ والوقفُ، عادَ الحرفُ"[٨]، وأمثلةُ ذلكَ، نحوُ: لَمْ يَرْمِ، في الجزمِ، وارْمِ، وامضِ، في الوقفِ، وقُمْ، وبِعْ، في التِقاءِ السَّاكنينِ[٩]، فإنَّ جميعَ ذلكَ مُراعًى فيهِ السببُ، ومتَى زالَ السببُ، زالتْ نتيجتُه.

ثانِيًا: مَظاهرُ التّطبيقِ:وَينقسمُ الحذفُ في العربيّةِ إلَى قِسمَينِ، حدَّهما ابنُ جنّي وابنُ عصفورٍ في الحذفِ لعِلَّةٍ مُوجِبةٍ، وهو مَا أطلقَا عَليهِ الحذفَ القياسيَّ، والحذفِ لِغيرِ عِلّةٍ سِوَى التّخفيفِ، وهو مِن الحذفِ غيرِ المَقيسِ.

الحذفُ القَياسيُّ:

١–حذفُ الواوِ

✓ ومن نماذجِ ما يُحذَفُ فيهِ الواوُ قياسًا، أن تقعَ بينَ العدوَّتَينِ (الياءِ، والكسرةِ)، في فعلٍ ماضٍ على زنةِ (فَعَلَ) ومُضارعُه علَى (يفعِلُ)ونظائرُ ذلكَ كثيرةٌ في العربيَّةِ، كـ(وعد، وزنَ، ولَدَ، وشَمَ، وَزَرَ) فـ(فاءُ) الفعلِ في كلِذ ذلك (واوٌ) وقد وقعتْ بينَ الياءِ المفتوحةِ والكسرةِ، وهُما ممَّا يُجانفُ الواوَ في صِفةِ الصَّوتِ، وقد استغنَى عنها العربيُّ في النُّطقِ والكتابةِ في المُضارعِ، فقالُوا: (يَعِدُ، يَزِنُ، يَلِدُ، يَشِمُ، يَزِرُ) ومِن ذلِكَ قولُه تَعالَى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ} [الإخلاص: ٣]، وَأصلُه: (لَم يَوْلِدْ)، ومِنهُ أيضًا قولُه عزَّ وجلَّ: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَة } [الأنعام:١٦٤]، وَأصلُه: (وَلا تَوْزِر)والسببُ راجٌ إلَى أنَ كلًذا من الياءِ والكسرةِ ثقيلتانِ، وانضافَ إلى ثقلِهما ثَقَلُ الواوِ أيضًا، فلزِمَ من ذلكَ وجوبُ حذفِ الواوِ، لأنَّها الواقعةُ وسطًا منهما، والحذفُ ليسَ حصرًا في (الواوِ) بل جاءَ كذلكَ مع الهمزةِ من (أعِدَ) وأصلُها: أوعِدُ، ومعَ النُّونِ من (نَعِدُ) وأصلُها: نَوعِدُ، حملًا علَى الياءِ من قولِهم: يَعِدُ،

كحملِهم: (أُكرِمُ) وأصلُها: (أُأَكْرِمُ) فحذفوا الهمزةَ الثانيةَ استثقالًا؛ لاجتماعِ الهمزتينِ، ثمَّ حملوا (يُكرِمُ) و(تُكرِمُ) و(نُكرِمُ)، على (أُكرِمُ)[١٠]وهنا يُؤكِّدُ ابنُ جنّي علَى أنَّ ما جاءَ بعدَ الواوِ لو كانَ مفتوحًا، ك(يُوزَنُ، ويُولَدُ) فإنَّ الواوَ تصحُّ، ولا تُحذفُ، لانتفاءِ عِلَّةِ حذفِها، وهي الثِّقَلُ، ومما جاءَ في القُرآنِ دالًّا علَى صِحَّةِ هذهِ الواوِ وعدمِ جوازِ حذفِهَا، قولُ المَولَى تعالَى: "لَمْ يُوْلَد" [الإخلاص:٣]، فجرَتِ الواوُ عَلَى أصلِهَا مِن الذِّكرِ لِأَنَّ مَا بعدَهَا حرفًا مَفتوحًا، وقولُه جلَّ شأنُه "فَهُمْ يُوزَعُونَ" [النمل:١٧]. وصِحَّتُها من الحذفِ هُنا وجوبيَّةٌ.

✓ كَمَا تُحذفُ الواوُ – أيضًا – مِن أجلِ الاستِثقالِ، والحملِ عَلَى النّظيرِ مَعًا فِي كلِّ مصدرٍ حُذفَت هي في فِعلِه من قبلُ.ومن أمثلةِ هذا: (زِنة، عِدة، صِفة، سِمة)؛ فحذفُ الواوِ من جميعِ ذلكَ، ليسَ بسببِ تعدّي أفعالِ تلك الأسماء كما ذكرَ الفرّاءُ، بل إنَّه لِثِقلِ الجمعِ بينَ الواوِ والكَسرةِ[١١]، فاستثقالُه الكسرةَ معَ الواوِ في الأصلِ المتروكِ، وهو: (وِزْنة، وِعْدة، وِصْفة، وِسْمة) أدَّى بهم إلَى حذفِ هذه الواوِ وإلقاءِ حركتِها وهي الكسرةُ، على الحرفِ الذي يليها، لتصيرَ على ما ذكرنَا، كما كانَ لحذفِها غايةٌ أُخرَى، تمثَّلها الصَّرفيُّونَ بأنَّها حُذِفت في فِعلِها[١٢]، فحملُوا المصدرَ الدالَّ على الوحدةِ وغيرِها على ذلك الفِعلِ، ووزنُها ساعتئذٍ: (عِلَةٌ).

٢–حذفُ الهمزةِ والألِفِ:وللغايةِ السّالفةِ نَفسِهَا تُحذفُ الهَمزةُ مِن الفِعلِ المُبدوءِ بِهَا فيما كانَ ماضيهِ على زِنةِ (أَفْعَلَ)، من أمثلَةِ: (أكرمَ، وأَحسَنَ، وأبْدَى، وأَطْغَى)، والأصلُ فيهَا جميعًا أن تكونَ في المُضارعِ مذكورةَ الهمزةِ[١٣]، ليُلائمَ مُضارعُها ماضيها، فيُؤتَى بها كذلكَ: (أُأَكرِمُ، وأُأَحسِنُ، وأُأَبْدِي، وأُأَطغِي)، ولكنَّهم استثقَلوا اجتماعَ الهمزتينِ، فحذفوا الثانيةَ؛ لأنَّها الأحقُّ بالحذفِ من الأُولَى، فالأُولَى دالَّةٌ على معنًى، وهو المُضارعةُ، فليسَ يجوزُ حذفُها، لتُنطقَ الكلمةُ بهمزةٍ واحدةٍ على هذا النحوِ: أُكرِمُ، أُحسِنُ، أُبدِي، أُطغِي)والذي دلَّ على هذا الأصلِ خروجُ بعضِ ما جاءتْ فيه من الكلامِ العربيِّ الفصيحِ على ذلك الأصلِ في الشِّعرِ، ومنهُ قولُ الرَّاجزِ: " فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا"[١٤]، وهو خارجٌ عن القياسِ، ومن نظائرِه أيضًا قولُ ليلَى الأخيليةِ[١٥]:

تَذَلَّتْ عَلَى حُصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا ... كُرَاتُ غَلَامٍ فِ كِسَاءٍ مُؤَرْنَبِ[١٦]

٣–حذفُ الياءوتُحذفُ الياءُ في موضعينِ، وليست في أحدِهما حرفُ علَّةٍ، ولكن لمُشابهتِها لحرفِ اللينِ حُذِفتْ فيهما قياسًا، فتُحذفُ في كلِّ اسمٍ منسوبٍ آخرُهُ ياءٌ مُشدَّدةٌ؛ طلبًا للتَخفيفِ، سواءٌ كانتْ تلكَ الياءُ للوحدةِ أو للمُبالغةِ، أو لا لِمعنًى، ومن ذلكَ قولُهم: رُوميٌّ، وأحمريٌّ، وكُرسيٌّ[١٧]فيُنسبُ لكلِّ واحدٍ من هؤلاءِ علَى صِفتِه، غيرَ أنَّ الياءَ المُشدَّدةَ التي تظهرُ في النُّطقِ ليستْ هي التي كانت فيهِ قبلَ النِّسبةِ، بل هي الياءُ المُشدَّدةُ التي تلحقُ الاسمَ المنسوبَ؛ فالأخرَى محذوفةٌ.والوزنُ واحدٌ، لا يختلفُ بعد النِّسبةِ عمَّا كانَ عليهِ قبلَ النسبةِ، والاختلافُ لا يظهرُ إلَّا في المعنَى المُرادِ من هذا الياءِ، أمَّا الياءُ في جمعِ المذكر والمثنَّى، فإنَّما تُحذفُ ليسَ للتخفيفِ، بل لأنَّها حرفُ إعرابٍ، وحروفُ الإعرابِ لا تقعُ وسطًا، فلو نُسبَ للاسمِ بإضافة ياءِ النِّسبةِ المُشدَدةِ على آخرِه لتوسَّط حرفُ الإعرابِ (ياء) التثنيةِ أو الجمعِ، و"أيضًا لو لَم تُحذف لاجتمعَ العلامتانِ المُتساويتانِ في نحوِ مُسلمانيَّانِ.ومُسلمونيَّان"[١٨] ومن المعلومِ أنَّ الاسمَ لا تظفرُ بهِ علامتانِ، ولذلكَ فإنَّ تلك الياءَ تُحذفُ قياسًا**الحذفُ، وَأثرُهُ في الميزانِ الصّرفيّ** ويظهرُ أثرُ ذلِكَ الحذفِ الذي عَمدَ إليهِ العربيُّ في بعضِ كلامِهِ تَخفيفًا، وَتَخلُّصًا ممّا قد يَعوقُه مِن أداءِ الكلمةِ لِمَا لِنوعٍ مِن الصّويتِ لَا يَتأَدَّى مَعَ الثِّقَلِ، الذي يُنتجُه المِيزانُ الصّرفيُّ، وهِيَ عَلَى تلكَ الصُّورَةِ؛ ذلِكَ أنَّ مَن يَقِفُ عَلَى وَزنِ (فَعَلَ) واويِّ الفاءِ، مِن أمثِلَةِ (وَرَدَ، ووَأَدَ، وَوَلَدَ) فِي المَاضِي مُقارنةً لهُ بِمُضارعِهِ يجِدُ أنَّ فاءهُ تلكَ حُذِفتْ مِن المُيزانِ؛ للتحوّلَ في المُضارعِ إلى (يَرِدُ، ويَئِدُ، وَيَلِدُ) عَلَى وزنِ (يَعِلُ)**لطيفةٌ صرفيّةٌ** مَا يَجِبُ فيهِ الإبدالُ مِمّا هو عَلى ذلِكَ الوزنِ، ولا يَجوزُ فيهِ الحذفُ، إذ لا يجوزُ حذفُ الهمزةِ الثانيةِ من مثلِ (أَخَذَ) في حالِ إلحاقِه بالفِعلِ (دَحرَجَ يُدحرِجُ) فلا يُقالُ(أَخْذَذَ، يُخْذِذُ) بحذفِ الهمزةِ، بل بإبدالِها واوًا، لتلحقَ في الوزنِ بالفِعلِ (دَحْرَجَ) الذي مُضارعُه (يُدحرِجُ)، وذلكَ لعلَّتينِ:إحداهُماأنَّ هذا الفعلَ ملحقٌ بِـ(دحرجَ، يُدحرِجُ)، ولوحذفتَ الهمزةَ، فقلت:(يُخْذِذُ) لزالَ الغرضُ المطلوبُ من الإلحاقِ، وذهبَ البناءُ.والعلَّةُ الأُخرَى: أنَّ هذه الهمزةَ في (أَخَذَ) فاءُ الفِعلِ، وهمزةُ (أَكرمَ) زائدةٌ، فلو قُلت:أنا أُؤكرِمُ" لاجتمعت في أوَّلِ الكلمةِ همزتانِ زائدتانِ، وإذا قُلتَ: "أَنَا أُوَخْذِذُ" فالهمزةُ الثَّانيةُ التي أُبدلتْ منها الواوُ أصلٌ ليستْ بزائدةٍ"[١٩].**الحذفُ غيرُ القياسيّ** وأمَّا الحذفُ غيرُ المقيسِ فما وقعَ حروفِ العِلَّةِ الثلاثةِ، وفي غيرِها من الحروفِ المُصمَتةِ، ويجيءُ في الهمزةِ، والألفِ، والواوِ، والياءِ، والهاءِ، والنُّونِ، والحاءومن الأمثلةِ المستعملةِ لكلِّ حرفٍ منها في لِسانِ العربِ، الآتي:

١–**حذفُ الهمزة**:وتُحذفُ الهمزةُ لغيرِ سببٍ، في لفظِ الجلالةِ (الله) في مذهبِ سيبويه، فهي عندَه (إلاه)، وداعي حذفُ الهمزةِ لديهِ كثرةُ الاستعمالِ، ولأنَّ الحذفَ لغيرِ علَّةٍ جعلَ الألفَ الوصليَّةَ واللامَ من أوَّلِ الكلمةِ تعويضًا عن الهمزةِ المحذوفةِ[٢٠]، ومنهُ أيضًا، حذفُ الهمزةِ لغيرِ علَّةٍ تُذكرَ إلَّا شيُوعُ الاستعمالِ في الألسنةِ، كلمةُ (ناس) وأصلُها عندَه (أُناسٌ)، وقد استدلَّ على ذلك بقولِهم (الأُناس)، مصحوبةً بـ(ال) التي للتعريفِ، حيثُ استُغنيَ بها عن المحذوفِ فكانت بمنزلةِ العوضِ منهُ[٢١].

٢-**حذفُ الألِفِ** وتُحذفُ الألفُ على غيرِ قياسٍ قليلًا؛ لخفتِّها وخفائِها[٢٢]، ومن مواضعِ حذفِها، (أمْ) التي يعنونَ بها (أمَا) من قولِهم: "أَمَا واللهِ" في القسمِ، وهم يُريدونَ: (أمَا واللهِ).

٣-**حذفُ الواوِ** وقد حذفو الواوَ لامًا في عددٍ من الأسماءِ، على غيرِ قياسٍ كذلك، فقالُو في غَدٍ، غدٌ، وفي حمْوٌ، حَمٌ، وفي أبوٌ، وأخوٌ، أبٌ وأخٌ، وفي بنوٌ، ابنٌ، ودليلُ حذفِ الواوِ من تلك الأسماءِ أنَّهم ردَّوها إلى الكلمةِ في الجمعِ والتثنية، من قولهم: حموان، وأبوان، وأخوان.

٤-**حذف الياءِ**ومن مسائلِ الحذفِ غيرِ المقيسِ كذلكَ ما يدخلُ الياءَ من هذا الحذفِ في نحوِ: يدٌ، ومائةٌ، ودمٌ، لقولِهم في التثنيةِ: يديانِ، ودميانِ، كما سُمعَ في (مأئة): أخذتُ منهُ مِئيًا، يقصدونَ مائةً[٢٣].

٥-**حذف الهاءِ**وتحذفُ الهاءَ أيضًا لغيرِ سببٍ في مواضعَ محدودةٍ من كلامِهم، ومن هذه المواضعِ، قولُهم شِفةٌ، وهي شِفهةٌ، ذلك أنَّهم حقَّروها على شُفَيهَةٌ، وكسَّرُوها علَى شِفاهٍ، وأظهروها في الفِعلِ (شافهتُ)، فظهرت الهاءُ في كلٍّ، وقولُهم: فمٌ، وأصلُها فوهٌ، لأنَّها تُجمعُ على أفواهٍ ولا تُجمعُ علَى أفوامٍ، وقولُهم: شاةٌ، وأصلُها شَوَهَةٌ، لتصغيرِهم إيَّاها على شُوَيهَةٌ.

٦-**حذفُ النُّونِ** ومِن مواقعِ الحذفِ الذي يُحفَظُ عنهم، ولا يُقاسُ عليهِ غيرُه، حذفُهم للنُّونِ من قولِهم: مُذْ، وأصلُها مُنذُ، بدليلِ تحقيرِها على (مُنيذٍ) في حالةِ تسميةِ أحدِهم بها معَ إرادةِ تصغيرِ اسمِه، وقولُهم: فلٌ في (فُلانٍ)، والأظهرُ أنَّ كلًّا من (مُذْ) و(مُنْذُ) أصلٌ قائمٌ برأسِه، أو أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما لهجةٌ لبعضِ العربِ، وإلَّا لم يَجُز اعتبارُهما حرفَي جرٍّ كلٍّ منهما أصلٌ.

٧-**حذفُ الحاء** ولم يُؤثر عن العربِ حذفُ الحاءِ إلَّا في كلمةٍ واحدةٍ حذفًا غيرَ مُطَّردٍ ولا مَقيسٍ، ذلكَ أنَّهم خفَّفوا (حِرْحًا)، علَى (حِرٍّ) فعوَّضوا منهُ الرَّاءَ المُدغمةَ، وهو اسمٌ لفرجِ المرأةِ[٢٤]، وقد استدلُّوا علَى حذفِ الحاءِ من هذا الاسمِ بقولِ الشاعرِ[٢٥]:

إني أقود جملًا مِمْرَاحَا ذَا قُبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أَحْرَاحَا

المَبحثُ الثاني الإبدالُ الصَّرفيُّ (إشكاليّةُ المُصطلَحِ، وإسقاطاتُ التوظيفِ)

إشكاليّةُ المُصطلَحِ

المَفهومُ في اللُّغةِ وليسَ البدلُ علَى شاكلةِ الحذفِ، بل إنَّ لهُ سمةً يمتازُ بها عنهُ، معَ اتِّفاقِهما في إحداثِ نوعٍ الصَويتِ في بناءِ الكلمةِ، ليسَ لمعنًى من المعاني، ولكنَّه تتغيَّرُ بهِ الصِّيغةُ الَّتي ألِفَها العربيُّ للنُّطقِ بِبناءِ الكلِمة من أوَّلِ الأمرِ، وقد خصصتُ هُنا الإبدالَ بقيدِ (الصَّرفيّ) لكي لا يتنازعَنا في الحديثِ الإبدالُ التَّركيبيُّ والبدلُ والإبدالُ في اللُّغةِ: ما يُغني عن المُبدَلِ منهُ، ولا يجتمعانِ في كلمةٍ، فالبدلُ بمنزلةِ العوضِ، ولا يُجمَعُ بينَ العوضِ والمُعوّضِ منهُ في كلمةٍ أو كلامٍ، و"وبدلُ الشيءِ: غيرُه...، ومعي رجلٌ بَدَلَه، أي رجلٌ يُغني غَنَاءَه، ويكونُ في مكانِهِ، والأصلُ في الإبدالِ: جعلُ شيءٍ مكانَ شيءٍ آخَرَ، كإبدالِك من الواوِ تاءً في تالهِ"[٢٦]، وقالَ الكفوي: "البدلُ هو لُغةً: العوضُ"[٢٧]، ومِن ذلِكَ نُدرِكُ أنَّ البدلَ بابٌ قائمٌ علَى حِيالِهِ مِن الحذفِ، فَليسَ لِأحدِهما بِالآخرِ شبهٌ إلّا مِن حيثُ انطباقُ أحكامِهما عَلَى بِناءِ الكَلمةِ، وأنّ الحذفُ أخذٌ مِن الكلمةِ بِمقدارٍ بِلا تَعويضٍ، وَالبدلُ أخذٌ مِنهَا بِمقدارٍ مَعَ التّعويضِ.

البَدَلُ في اصطلاحِ الصّرفيّينَ وَقد اصطلحُ عُلماءُ التّصريفِ عَلَى مفهومِ البَدلِ بِحَدٍّ لَهُ، يَسِمُه ويُميّزُه عَن الحذفِ بِسماتِه، فَعرَّفُوهُ بِأنَّهُ: "إقامةُ حرفٍ مقامَ حرفٍ غيرِه، بإحلالِه محلَّه في موضعِه أو غيرِ موضعِه، من غيرِ زيادةٍ ولا نقصٍ"[٢٨]، والبدلُ النَحويُّ يُفارقُ البدلَ الصَّرفيَّ في وجوبِ اجتماعِ البدلِ والمبدلِ منهُ في التَّركيبِ، معَ عدمِ استجازةِ الجمعِ بينَ البدلِ والمُبدلِ منهُ في بِناءِ الكلمةِ[٢٩]، والفرقُ بينَ البدلِ والعوضِ، أنَّ البدلَ لا يكونُ إلَّا في موضعِ المُبدلِ منهُ، والعوضُ لا يكونُ في موضعِ المعوَّضِ منهُ[٣٠].

ما يدخلُه البدلُ من حروفِ المُعجمِ:ويدخلُ البدلُ في حروفِ المُعجمِ جميعًا، ما عدا الخاءَ، والحاءَ، والذَّالَ، والظَّاءَ، والضَّادَ، والعينَ، والقافَ، وحروفُ البدلِ مجموعةٌ قولِك: (طالَ يومٌ أنْجَدْتُهُ)، وجمعَها ابنُ مالكٍ في قولِه: (طَويتُ دائمًا) بإسقاطِ الهاءِ، واللامِ، والنُّونِ، والجيمِ من بينِها[٣١].

ما يُعرَفُ بهِ البدلُ من المبدَلِ منهُ ويُمكنُ الرُّجوعُ في معرفةِ الأصليِّ من المُبدَلِ في بناءِ الكلمةِ، إلى بعضِ التَّصاريفِ، فحيثُ أبدلوا الفاءَ من الثَّاءِ من (جَدَثٍ) إلى (جَدَفٍ)، عيَّنُوا الأصليَّ بالجمعِ علَى (أجداثٍ)، وبالغَلَبةِ كقولِهم أفلَطَ، في أفلَتَ[٣٢].

إسقاطاتُ التَّوظيفِ ويأتِي البدَلُ مِن حيثُ التّوظيفُ، عَلَى أقسامٍ، تُوضّحُ هذه الأقسامُ أسبابَ الإبدالِ، وَمعيارَهُ.

وَأقسامُ البدلِ:

١-بدلُ الصحيحِ من الصحيحِ

٢-بدلُ المعتلِّ من المُعتلِّ وهو فِي كلِّ ذلِكَ بينَ الوجوبِ والجوازِ والامتناعِ، عَلَى ما سَيظهَرُ لَنَا فِي نَماذجِ الأبدالِ الصّرفيّةِ المُختارةِ للتّحليلِ.

١- **الصّحيحُ مِن الصّحيحِ:**ومن إبدالِ الصَّحيحِ من الصَّحيحِ، إبدالُهم الهمزةَ من الهاءِ في مثلِ: (أمواء، آذا، وآل)، والأصلُ فيها جميعًا: (أمواهٌ، وَهذا، وَأهْلٌ) فَأبدِلَتْ الهَمزةُ فِيهنَّ مِن حرفٍ صَحيحٍ، وَهو الهاءُ، غيرَأنَّ الهمزةَ أصيلةٌ في (آلٍ) عَلى مذهبِ الكوفيينَ.وإبدالُهم الهاءَ من الهمزةِ في: (إيَّاكَ، وأرحتُ، وأرَقتُ، وأنرتُ، وأثَرْتُ، وأردتُ)، فقالُوا فيهنَّ: "هِيَّاكَ، هَرَحتُ[٣٣]، هَرَقتُ[٣٤]، هَنَرْتُ[٣٥]، هَثَرْتُ، هَرَدْتُ، دَرَه"[٣٦]، وأصلُها: إيَّاكَ، وأرحتُ، وأرقتُ، وأنرتُ الثَّوبَ بمعنَى أصلحتُه، أوعَلَّمتُه، وأَثَرتُ، بمعنَى فضَلتُ، وأرَدتُ، ودَرَأَ، وقد جعلَ ابنُ عصفورٍ هذا الأخيرَ أصلًا قائمًا برأسِه، دونَ (دَرَهَ) فكلٌّ من (يَدْرأ، ويَدرَهُ) أصلٌ، أمَّا سائرُها فالهاءُ فيها بدلٌ من الهمزةِ.ومما أُبدِلتْ فيهِ الهمزةُ هاءً في – أحدِ قولَينِ –، في القُرآنِ، قولُ المولَى تعالَى: "طَهَ" [طه:١]، عَلى مذهبِ القائلِينَ بأنَّ معناها: "طَأ الأرضَ بِقدَميكَ"[٣٧]، وبمراجعةِ القراءةِ نقِفُ على أنَّ الهمزةَ من (طه) مبدلةٌ من الهمزةِ المُحقَّقةِ.ومن هذا النَّوعِ من الإبدالِ، إبدالُ الهمزةِ من (إنَّ، وأنَّ) عينًا، فيقولونَ: (عِنَّ، وعَنَّ)، ويُبدلونَ كذلكَ بعضَ أحرفِ الحلقِ من بعضِها كثيرًا، وقد قُرِئَ في الشَّواذِ: "عَتَّى حِينٍ" [يوسف:٣٥]، بإبدالِ الحاءِ عينًا، ولعلَّ ما سَوَّغَ لهم ذلك قُربُ هذه الحروفِ المخرجِ[٣٨]، وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ أخذًا عن هُذَيلٍ[٣٩]، وكانَ قد نهاهُ الخليفةُ عمرُ ابنُ الخطّابِ عنهَا.**المُعتّلُ مِن المُعتلِّ** ويطَّردُ هذا البابُ في حروفِ العِلّةِ، فيَبدّلُ بعضُها مِن بعضٍ، عَلى وفقِ مَا سيظهرُ لنَا فِي الآتِي:**الألِفُ:**وتُبدلُ مِن الواوِ، والياءِ، في مثلِ قولِنا: قَالَ، وبَاعَ، وأصلُ الفِعلِ: قالَ – قَوَلَ، فلمَّا تَحرّكَّت عَينُ الكَلِمَةِ بِالفتحِ، وَانفتحَ مَا قبلَهَا أبدلَتْ ألِفًا، فصَارَتْ (قَالَ)، وأصلُ الفِعلِ: بَاعَ – بَيَعَ، فَلمَّا تحرَّكتِ اليَاءُ بَالفتحِ وانفتحَ مَا قبلَهَا، أُبدِلَتْ ألِفًا، ويدلُّنَا عَلَى أنهَّما مُنقلِبَانِ عَن الوَاوِ والياءِ، مجئُ مُضارِعهما عَلى يَقولُ، ويبيعُ، فَأظهرتْ تَصارفُ الكلِمَتينِ أصلَ بِنائِهما قَبلَ الإبدالِ.ويتبعُ ذلكَ الإبدالَ إبدالُ الواوِ والياءِ ألِفًا أيضًا في كلِّ تصاريفِ الكلمةِ، فما كانَ علَى زنةِ استفالةٍ كاستِقامةٍ واستِقالَةٍ يلزمُ فيهِ إبدالُ الواوِ ألِفًا أيضًا، على أنَّ ما ينبغي الالتفاتُ إليهِ فيما كانَ علَى تلكَ الزِّنةِ أنَّه قد أُعِلَّ بالقلبِ وبالحذفِ في آنٍ معًا، وأصلُها: اسْتِقْوَامَةٌ، واسْتِقْوَالَةٌ، على وزنِ استفعالةٍ.

الواوُ:كما تُبدلُ الواوُ ياءً، في كلِّ واوٍ وقعتْ عينًا لمصدرٍ مُعتلِّ العينِ بعدَ كسرٍ، وأمثلةُ ذلكَ أيضًا بالغةُ الكثرةِ، ومن نظائرِه: (قَامَ – قِيَامًا) فبإرجاعِ الفعلِ (قالَ) لأصلِه، يُعلَمُ أنَّهُ واويٌّ لا ألِفيٌّ، لأنَّ أصلَه – كما تقدَّم – (قَوَلَ) ولمَّا وقعت الواوُ عينًا لمصدرٍ مُعتلِّ العينِ، وهو (قِيَامٌ) على زِنةِ فِعالٍ، أُعِلَّتِ الواوُ بإبدالِها ياءً لمناسبةِ الكسرةِ، وهو إبدالٌ قياسيٌّ[٤٠] على شريطةِ كونِه كما ذُكِرَ، أمَّا إن لَّم يكن مصدرًا كـ(سِواكَ) أو وقعت الواوُ في المصدرِ عينًا مضمومًا ما قبلَها، كـ(عُواءٌ)، أو مفتوحًا ما قبلَها كـ(رَوَاحٌ) صحَّتِ الواوُ ولم تُبدَل[٤١]وتُبدَلُ كذلِكَ الواوُ ياءً إذا كانت ساكنةً في مفردِها، وبعدَها – في الجمعِ – ألِفٌ، ولامُ الكلمةِ صحيحةٌ، فنقولُ في (سَوطٍ) سِياطٌ، وفي (حَوضٍ) حياضٌ؛ لأنَّها لولم تُعلَّ للوقعت الواوُ مفتوحةً بعد كسْرٍ، وذلك مما يُؤدِّ إلى الثِقلِ، وقد رُوعِي سكونُ الواوِ في المفردِ، ولحاقُها بألفٍ في الجمعِ على صُورةِ ما بيَّنتُ، أمَّا إن لم يلِها ألِفٌ كـ(عُود) أو ولِيَها ألِفٌ واعتلَّت اللامُ كـ(جَوٌّ) فإنَّ الواوَ تصحُّ ولا تُحذفُ، فيُقالُ: عُودٌ عِوَدَةٌ، وجَوٌّ جِواءٌ[٤٢]**الياءُ:**وتُبدَلُ الياءُ من الألفِ والواوِ – كذلكَ– كثيرًا، ومن أمثلةِ ما تُبدَلُ فيهِ من الألفِ، في كلِّ جمعِ تكسيرٍ وقعت فيهِ بعدَ كسرةٍ، كتمثالٍ، وتماثيلَ، ومِحرابٍ ومحاريبَ، ومِزلاجٍ ومزالِيجَ، فجميعُها كانت فيها الياءُ ألفًا، فلمَّا سُبقت بالكسرةِ التي لحقت عين الفعلِ من زنةِ مفاعيلَ وجبَ إجراؤُها علَى نحوِ ما يتَّفقُ معَ هذه الكسرةِ، مراعاةً لتوافقِ البناءِ الصرفيِّ معَ البناءِ الصَوتيِّ للكلمةِ، وتُبدلُ الياءُ كذلكَ من الألفِ في كلِّ اسمٍ أُريدَ تحقيرُه، فتُبدَلُ فيهِ الياءُ من الألِفِ؛ لوقوعِها بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، في مثلِ: كِتابٌ – كُتَيِّبٌ، وغزالٌ – غُزَيِّلٌ.وتُبدلُ الياءُ من (الواو) فيما إن تطرَّفت مسبوقةً بكسرةٍ، من مثلِ قولِهم: (غازِي، وناجِي، ودَاعِي) وأصلُها: غازِوٌ، وناجِوٌ، وداعِوٌ؛ لأنَّ مضارعَ كلٍّ منها بالواوِ: يغزو، ينجو، يدعو، كما تُبدلُ الياءُ من (الواوِ) الساكنةِ المُفردةِ في اللَّفظِ، كـ(ميزانٌ، ومِيقاتٌ)، وأصلُها: مِوْزانٌ، ومِوقَاتٌ، لأنَّها من الوزنِ، والوقتِ.علَى مَا يجبُ التّنبيهُ عَليهِ هُنا، أنَّ العربَ رَاعتْ فِي كلِّ ذلِكَ التّناغمَ الصّوتيَّ لِهذه المُفرداتِ، فَكانوا يأتونَ بِبناءِ الكَلِمةِ عَلَى الصُّورةِ الّتي تُمكِّنُ لَهَا فِي الذّهنِ، فَلا تَعزبُ عَن النّاطقِ بِهَا، وَلا تُحجُّ مِمّن يَسمَعُها، وَكَانَ لكلِّ تَغييرٍ يَحدثُ في بِناءِ الكَلمةِ بِالحذفِ أو الإبدالِ مَقيسًا أو غيرَ مَقيسٍ سَببٌ يَضطرُّ العربيُّ إلىَ ذلِكَ، فيحمِلُه إمَّا عَلَى حذفِ بعضِ حُروفِ الكلمةِ أو إبدالِهَا، ومَا نوَّهِ الصّرفيُّونَ في ذلِكَ الجَانبِ، أنّ الحذفَ والإبدالَ الواقِعَينِ في بِناءِ كلمةٍ مِن الكلماتِ، ليسَ لِمعنًى يُقصدُ، فإنَّما يُفصَحُ عَن تَغايرِ الدّلالاتِ وَتَباينِ المَعانِي بِالاشتقاقِ الكبيرِ والصّغيرِ، لَا بِالحذفِ والإبدالِ.غيرَ أنّ للحذفِ والإبدالِ غَايةً أخرَى كَان يَنشدُها العربيُّ مِن وراءِ إعمالِهما فِي كثيرٍ مِن أبنيةِ الكلماتِ العربيّةِ، مِن نظائرِ وَأمثلةِ مَا سُقتُه في تَضاعيفِ هذه الدّراسةِ، مِنهاَ التّخفُّفُ مِن الثِّقلِ فِي النُّطقِ، والمُماثلةُ، والحملُ عَلَى النّظيرِ، والتّناغمُ الصّوتيُّ أو القافويُّ لبعضِ الكلماتِ، وكثرةُ الدّورانِ في اللسانِ العربيّ.

الخَاتمةُ

وفِي نِهايةِ البَحثِ، يُمكنُ الوقوفُ عَلَى بعضِ أهمِّ مُنجزاتِهِ ونتائجِهِ الّتي تُوصّلَ إليهَا فيهِ، ومِن خلالِ مَا عرضَ لِي إعمالُه فِي استنطاقِ مادَّتِه مِن مناهجَ بحثيَّةٍ، وصولًا بِهَا إلَى تلكَ الغايةِ، فَكانت – إيجازًا – عَلَى نَحوِ مَا يتراءَى لمُطالِعِه كالتّالِي:

١- لَم يَكُن تَعويلُ العربِّ عَلَآ ظَاهِرَتِي الحذفِ والإيجازِ فِي بِناءِ بَعضِ الكَلِمَاتِ العربيَّةِ بِالمَسألةِ العَبثيّةِ أو الفوضويّةِ، إذ لَو كانت كذلك لَصحَّ تَطبيقُ قَواعدِ الحذفِ وَالإبدالِ عَلى كلِّ كَلمةٍ.

٢- انتبهَ العربُ قديمًا إلَى قضيّةِ التّناغمِ الصّوتيّ النّاشئِ مِن حذفِ أو إبدالِ بعضِ الحروفِ مِن بعضِهَا، فَذهبوا مِن بِناءِ كلِّ كَلمةٍ مذهبًا يَتناسبُ معَ الغايةِ المستهدفةِ بِهَا.

٣- أنَّ الحذفَ والإبدالَ لَم يَكن بِغرضِ الدّلالةِ عَلَى المعانِي المُتغايرةِ، وَلا إصابةِ مَقاصدَ مُحدَّدةٍ، بَل هو لِمُجرّدِ التّخفيفِ أو التّنغيمِ الصّوتيّ، أو التّناسبِ.

٤- اقتضاءُ ظاهرةِ الحذفِ لِكثيرٍ مِمّا اقتضتْهُ ظاهرةُ الإبدالِ، غيرَأنّ بينَهما مُخالفةٌ مِن أوجهٍ كثيرةٍ، مِن أبرزِهَا، أنّ الحذفَ يقومُ عَلى التّخلُّصِ مِن الحرفِ محلّ الثِّقلِ، عَلى حينِ أنَّ الإبدالَ يَقومُ عَلَى تعويضِ حرفٍ مِن حرفٍ

٥- تَباينُ مُصطلحاتِ عُلماءِ الصّرفِ فِي التّعبيرِ عَن الإبدالِ – خاصَّةً – يُبرزُ مَدى عِنايتِهم بِهذهِ الظّاهرةِ، فَمِنهم مَن عبّرَ عنّها بِالقَلبِ، ومِنهم مَن صرَّحَ بِمفهومِ الإبدالِ.

٦- تَباينُ الاصطلاحاتِ المُوظَّفةِ في سَبرِ قَضِيَّتَي الحذفِ والإبدالِ بينَ النّحوِ والصّرفِ والبلاغةِ، بِمَا يجعلُ لكلٍّ مِن تلكَ العلومِ خصوصيةً فِي نَوعِ المُصطلَحِ.

المَصادرُ

١-الأندلسيّ، أثير الدين أبو حيان ، ١٩٩٨، ارتشاف الضرب من كلام العرب، ط١ ، القاهرة- مصر، مكتبة الخانجي .

٢-ابن جني، صنعةُ أبي الفتح عثمان ، ٢٠٠١ ، التصريف الملوكي ، ط١ ، مصر ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان.

٣-الأندلسيّ ، أبو حيان ، ١٩٩١ ، تفسير البحر المحيط ، ط١، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية.

٤-الإشبيلي، أبو الحسن ابن عصفور، ١٩٨٧، شرح الممتع في التصريفِ، ط١ ، بيروت، لبنان ، دار المعرفة.

٥-الإستراباذيّ، الشريف الرضي، ١٩٨٢ ، شرح شافية ابن الحاجب، ط١ ، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

٦-الفيروزآباديّ ، مجد الدين محمد بن يعقوب، ٢٠٠٨ ، القاموس المحيط ، ط١ ، القاهرة- مصر، دار الحديث.

٧-اللغويّ ، عبد الواحد بن عليّ أبو الطيب ، ١٩٦١ ، كتاب الإبدال، ط١ ، دمشق- سوريا، مجمع اللغة العربية

٨-بن قنبر، أبو بشر عثمان ، الكتاب، ط٣ ، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي.

٩-الزمخشري ، جار لله محمود ،٢٠٠١ ، الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل ، ط١، ، القاهرة- مصر، المكتبة التوفيقية.

١٠- الكفوي ، أبو البقاء الحسيني ، ٢٠١٤، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، ط١، القاهرة- مصر، دار الحديث.

١١- بن منظور ، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم ،٢٠٠٨، لسان العرب، ط١ ، القاهرة-مصر ، دار الحديث.

١٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان ، ١٩٨٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآءات والإيضاح عنها، ط٢، دار سركين للطباعة والنشر.

١٣- الإشبيليّ ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن ابن عصفور،١٩٩٨، المقرب، ومعه مثل المقرب، ، ط١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

١٤- المازني ، ، للإمام أبي عثمان، ١٩٥٦، المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني، لكتاب التصريف) ، ط١، القاهرة-

هوامش البحث

[١]) القاموس المحيط ، الفيروزآباديّ، ٢٠٠٨ ، ص/٢٤٠

[٢]) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، الكفوي، ، ٢٠١٤ ، ص/ ٣٢٦

[٣]) ينظر: التصريف الملوكي، ابن جني، ٢٠٠١ ، ص/١٧٣ .

[٤]) المرجع السابق، ص/١٧٣ .

[٥]) المقرب، ومعه مثل المقرب، الإشبيليّ، ١٩٩٨ ، ص/٥٤٢.

[٦]) شرح الممتع في التصريفِ، الإشبيلي، ١٩٨٧ ، ص/٤٢٥ .

[٧]) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص/ ٣٢٧

[٨]) التصريف الملوكي، ابن جنّي، ص/١٧٤ .

[٩]) ينظر: المرجع السابق صـ/ ١٧٤.

[١٠]) الشرح الممتع في التصريف، ابن عصفور، ص/٤٣١ .

[١١]) المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني، لكتاب التصريف، للإمام أبي عثمان المازني) مصطفى ، ١٩٥٤، ج١ ، ص/١٨٩.

[١٢]) التصريف الملوكي، ص/١٧٣ .

[١٣]) التصريف الملوكي، ١٧٣

[١٤]) بِلا نِسبةٍ فِي التصريفِ الملوكي، ص١٧٣، والمنصف، ١٩٢/١، والمقرب ومعه مثل المقرب، ص/ ١٢٣.

[١٥]) ديوان ليلى الأخيلية، الصمد، ، ٢٠٠٣، ص/٢٧.

[١٦]) المنصف، ١٩٢/١

[١٧]) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذيّ، ج٢ ، ص/١٠.

[١٨]) المرجع نفسه، ج٢ ، ص/١١.

[١٩]) المنصف، ج١ ، ص/١٩٣-١٩٤.

[٢٠]) الكتاب، بن قنبر، ١

[٢١]) المصدر نفسه،

[٢٢]) التصريف الملوكي، ص/ ١٨٢ .

[٢٣]) التصريف الملوكي، ص/١٨٣ .

[٢٤]) لسان العرب، بن منظور، ٢٠٠٨ ، ج٣ ، ص/١٨٩.

[٢٥]) البيتُ بلا نسبةٍ في المقرب ومعه مثل المقرب، ص/٥١٤، وبلا نسبةٍ في التصريفِ الملوكي، ص/١٨٥

[٢٦]) لسان العرب، بن منظور، ج١ ، ص/٣٥٤ .

[٢٧]) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص/١٩٦.

[٢٨]) المرجع نفسه، ص/١٩٦

[٢٩]) معجم الكليات، الكفوي، ص/ ١٩٦ .

[٣٠]) المرجع نفسه، ص/ ١٩٦ .

[٣١]) ارتشاف الضرب من كلام العرب، الأندلسيّ، ج١ ، ص/٢٥٥ .

[٣٢]) المرجع السابق، ج١ ، ص/ ٢٥٥ .

[٣٣]) الكتاب، سيبويه، ج٤ ، ص /٢٣٨ .

[٣٤]) الإبدال، أبو الطيب اللغويّ، ج٢ ، ص/٥٦٩ .

[٣٥]) لسان العرب، ج٩ ، ص /١٤٨ .

[٣٦]) الممتع، ج١ ، ص/١٧١ .

[٣٧]) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ، ١٩٩١، ص٦٢٢٤، والكشاف عن حقائق التزيل ، ٢٠٠١، ج٣ ، ص/٤٩.

٣٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآءات والإيضاح عنها، ابن جني، ١٩٨٦ ، ج١ ، ص/٣٤٣

٣٩) المصدر السابق، ج١ ، ص/٣٤٣ .

[٤٠]) ارتشاف الضرب من كلام العرب، الأندلسي، ج١، ص/٢٧٧ .

[٤١]) المرجع نفسه، ١/ ٢٧٧

[٤٢]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذيّ، ١٣٧/٣